

تقرير مسح العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ضدّ النساء والفتيات في العراق ٢٠١٨-٢٠٢٣



السياق العام

١



ارتباط جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بتفشي العنف الهيكلي في علاقة الدولة مع المجتمع وفي العلاقات ما بين الافراد والجماعات

٣



لم تؤد النزاعات إلى تعزيز البيئة الحاضنة للعنف فقط، بل استخدمت خلالها أطراف مختلفة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في العراق، كوسيلة لفرض أجندات سياسية وكتبرير لتدمير الخصوم.

٢



أدى الانفلات الأمني وموجات النزاع المسلح التي شهدتها الدولة، وغياب آليات حماية النساء حتى في أوقات السلم، في ظل انتشار عقلية غالباً ما تلقي اللوم على الضحية إلى زيادة مستويات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات بشكل كبير.

٤



التمييز وغياب المساواة والتكافؤ بين الجنسين وتنميط الأدوار المبنية على النوع الاجتماعي في الأسرة والمجتمع وفي القانون، هي بعض العوامل الرئيسة التي تصب في وجود واستمرار العنف الجنسي، في زمن السلم وزمن الحرب.

هدف التقرير

في ظلّ غياب واضح للبيانات المراعية للنوع الاجتماعي ولا سيما تلك التي تتناول قضايا محرّمة كالعنف الجنسي، يأتي هذا التّقرير كمحاولة:

1. لمواجهة النقص الحادّ في البيانات والتحليلات على هذا الصعيد،
2. ويلقي الضوء على السياقات العامة التي تشهد ولا بل تزداد فيها جرائم وانتهاكات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
3. يسعى هذا المسح إلى الكشف عن الأنماط الأكثر شيوعاً لهذه الجرائم وأماكن حدوثها،
4. تحديد الملامح العامة للجناة،
5. واستعراض الأسباب الجذرية لاستمرار هذه الجرائم والانتهاكات

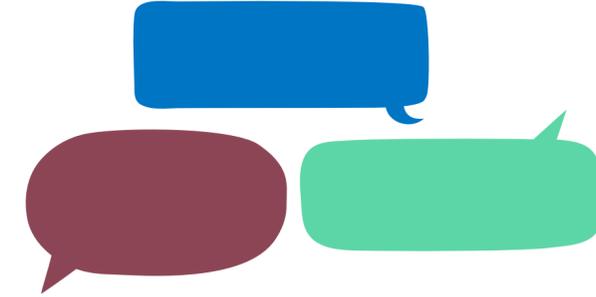


منهجية التقرير

البيانات الثانوية المنشورة والمتوفرة للعامّة



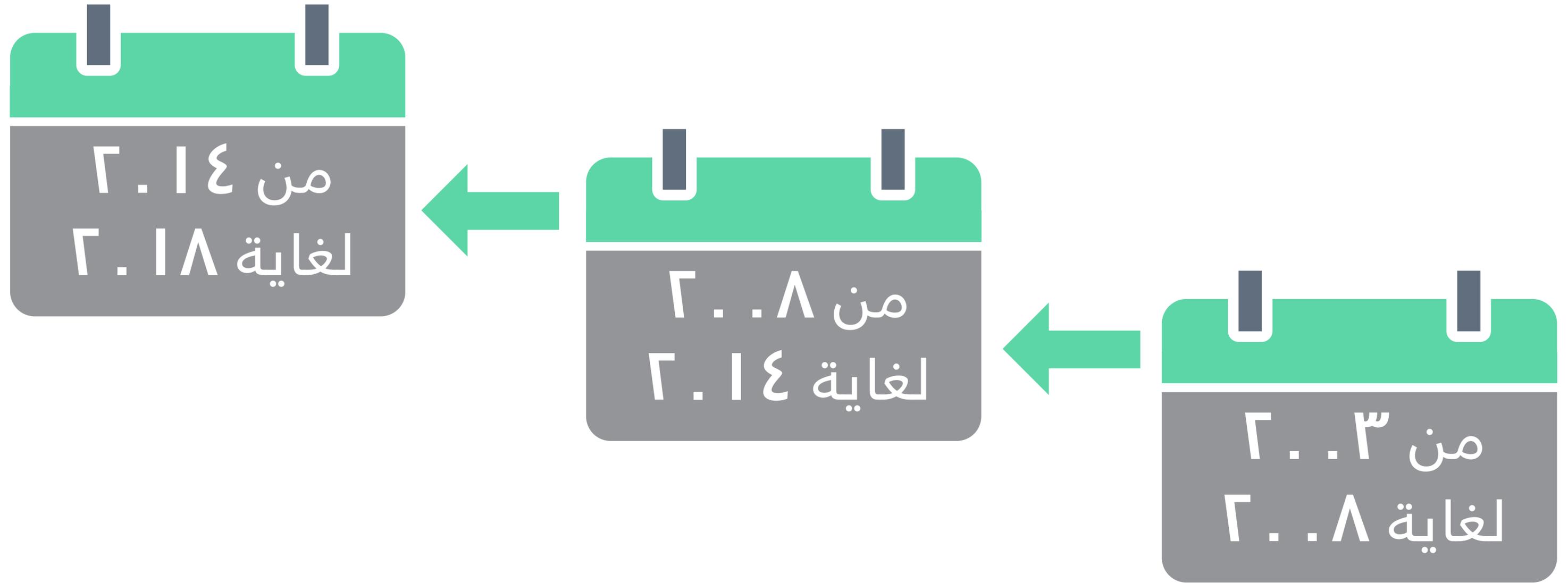
بيانات أولية اعتمدت على شهادات خاصة
لنساء وفتيات ناجيات ولبعض الباحثات
والناشطات اللواتي يعملن معهن



مجموعات نقاش بؤرية في اربع محافظات:
بغداد، البصرة، صلاح الدين وكركوك



جمعت البيانات وصنّفت على ثلاث مراحل زمنية



نتائج التقرير



نتائج التقرير



لا تزال العديد من القوانين العراقية تركز عدد من الممارسات المجحفة بحق النساء والفتيات، فضلاً عن الثغرات التي تتضمنها والتي تحد من قدرة ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على تحقيق العدالة.

توصيات موجّهة إلى الحكومة العراقية

- إصلاح وتطوير ومراجعة المنظومة القانونية
- استحداث أطر المساءلة والانتصاف للضحايا
- مراعاة المعايير الدولية الموضوعية لضمان المحاكمة العادلة وحماية الضحايا.
- تطوير إجراءات وتدابير لحماية الناجيات
- تدريب وبناء قدرات الكوادر الطبية والنفسية لتقديم الدعم للناجيات
- فتح برامج إعادة التأهيل والادماج للناجيات
- إنشاء برامج تدريبية متخصصة حول مفاهيم النوع الاجتماعي للقضاة والمدّعين العامين وموظفي إنفاذ القانون
- تغيير المناهج الدراسية وتبني سياسة تعليمية منفتحة على مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومراعاة النوع الاجتماعي.





توصيات موجّهة إلى منظمات المجتمع المحلي العراقي

- تيسير إنشاء شبكات دعم داخل المجتمعات المحلية للنساء اللواتي تعرّضنّ للعنف الجنسي المرتبط بالنوع الاجتماعي
- الحفاظ على وتوسيع الجهود لتوثيق العنف الجنسي المرتبط بالنوع الاجتماعي.
- توفير التدريبات لرجال القضاء والأمن والشرطة على كيفية التّعامل مع حالات العنف الجنسي
- العمل مع المؤسسات القضائية والتشريعية والأمنية على مراجعة السياسات والاستراتيجيات والمواد القانونية التي تساهم في تخفيف العقوبات على الجناة، وتسهّل الإفلات من العقاب.





توصيات موجّهة إلى المجتمع الدولي

- تشجيع العراق على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من بين معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى التي لم يصادق عليها العراق بعد.

